٨٠ ألفاً غرامات إشغال الأملاك العامة ورفع أجور نقل وترحيل النفايات غير المنزلية

زيادة اعتمادات «دمشق» إلى ٧٠ مليار ليرة.. زيدان لـ«الوطن»: لحظ ٦ مشروعات جديدة مقرر تنفيذها خلال ٢٠٢٤

قريباً الساعة بـ ١٠٠٠ ليرة لركن السيارة في الشوارع «المستثمرة»

فادي بك الشريف

قرر مجلس محافظة دمشق رفع غرامة مخالفة الوقوف في موقف مخصص للغير إلى ٣٠ ألف ليرة تضاف إليه غرامة لإشغال أملاك عامة من دون رخصة وقدرها ٥٠ ألف ليرة، وبالتالي يصبح إجمالي رسم وغرامة إشغال الأملاك العامة من دون رخصة والوقوف بموقف مخصص للغير باليوم الواحد ٨٠ ألف ليرة.

كما تقرر رفع البدلات المالية لتسجيل السيارات اللبنانية والأردنية العاملة على خطوط النقل الخارجية لدى مركز الانطلاق العام (السومرية).

وبموجب القرار يستوفى بدل مالي يسدد للمرة الأولى لمصلحة صندوق محافظة دمشق بالنسبة للسيارات العامة ذات لوحات مرور لبنان أو الأردن والعاملة على خطوط النقل الخارجي لدى مركز الانطلاق الغربي (السومرية) بمبلغ ٢٥٠ ألف ليرة مع التقيد بالقرارات ذات الصلة بالنسبة لمواصفات تلك السيارة إضافة إلى بدل الخدمة عن السنة التي تم التسجيل فيها.

كما يتم استيفاء بدل مالي قدره ٣٠٠ ألف ليرة عن كل عام انقطاع لمصلحة صندوق محافظة دمشق عن السيارات العامة اللبنانية والأردنية المنقطعة عن العمل لأكثر من سنتين في حال عودتها للتسجيل من جديد لدى مركز الانطلاق الغربي (السومرية) إضافة إلى بدل خدمة مع الغرامات المتراكمة على تلك السيارات عن سنوات الانقطاع.

كما تقرر تعديل بدلات الخدمة الشهرية للمركبات التي تنطلق من مركز الانطلاق التابعة لمحافظة دمشق إلى محافظات القطر وإلى الأقطار العربية والدول الأجنبية.

ووافق المجلس على تشكيل لجنة فنية مهمتها إعادة دراسة مواد وبنود القرار الخاص بأجور نقل وترحيل ومعالجة النفايات بأنواعها لتتوافق مع نسبة التكلفة الرائجة، ودراسة المعوقات ووضع الحلول المناسبة لحلها ولاسيما فيما يتعلق بالأسس والمعايير الفنية والأمور المالية المتعلقة بإجراءات التكليف والتحصيل والمدد وغرامات التأخير وذلك وفق الأنظمة والقوانين النافذة.

وحدد المجلس أجرة نقل وترحيل الكيلو غرام الواحد من النفايات العضوية والجافة غير الناتجة عن المنازل والتي تم توليدها من الفعاليات التجارية والمهنية والسياحية والمشافي العامة والخاصة بمبلغ ١٢٠ ليرة.

أما أجرة نقل وتحميل وترحيل الكيلو غرام من الإطارات الناتجة عن محال بيع وتبديل الإطارات بـ ٢٣٠ ليرة، مع تحديد أجرة نقل وترحيل ومعالجة الكيلو غرام الواحد من النفايات الطبية بمبلغ ٨٢٠ ليرة للمشافي الخاصة، وبـ ٦٨٠ ليرة للمشافي العامة.

> لجنة لدراسة التوازن المالي لعقود المحافظة

هذا وتكلف كل المنشآت والفعاليات المهنية والسياحية (فنادق- مطاعم- مقاه- كافيتريات- كافيهات- مسالخ- معامل- مصانع- ورشات التريكو) بأجور ترحيل النفايات.

كما وافق المجلس على كتاب مديرية مالية الأمانة العامة المتضمن زيادة اعتمادات خطة المحافظة المستقلة لتصبح ٧٠ مليار ليرة نظراً للحظ مشروعات ذات أولوية تعود بالنفع على المواطن وزيادة الإيرادات للمحافظة من (سوق اللحوم- سوق الهال- الأكشاك والأسواق التفاعلية- مشروعات ضمن مدبرية الإنارة لتأمين الطاقة البديلة- تأهيل مراكز الانطلاق- وسائل الأمان والسلامة المرورية).

وفي تصريح لـ«الوطن» بين عضو المكتب التنفيذي في محافظة دمشق أمين زيدان أن الزيادة تأتي لتغطية الكلف، علماً أن الرسوم المتقاضاة خاصة فيما يخص «النفايات» كانت زهيدة ومتدنية جداً، وبالتالي هناك ضرورة لزيادتها لتغطية التكاليف وأجور العمال ومعالجة النفايات ونقلها.. إلخ.

وأكد زيدان أنه ستتم قريباً زيادة تعرفة رسوم مواقف السيارات على الأملاك العامة الموزعة في الشوارع الرئيسة عبر شركة «مصفات» لتصبح تعرفة الوقوف للساعة الواحدة ١٠٠٠ ليرة سورية بدلاً من ٥٠٠ ليرة، علماً أن قيمة العقد السنوي الموقع (الإيرادات) يصل إلى ٢,٢ مليار ليرة، كاشفاً عن إجراء تعديل على العقد وزيادة الإيرادات المحققة للمحافظة وذلك بعد صدور قرار برفع أجرة الساعة.

وكشف عضو المكتب التنفيذي عن لجنة مكلفة دراسة موضوع التوازن المالي والعقدي فيما يخص عقود المحافظة، ليصار إلى دراسة المعطيات والكلف، مع مساعي المحافظة لتحقيق التوازن العقدي وعدم فوات أي إيرادات إضافية لدمشق.

وعن زيادة اعتمادات خطة المحافظة المستقلة، بين زيدان أن الزيادة قدرت بـ١٠ مليارات ليرة نتيجة وجود إيرادات إضافية ولحظ عدة مشروعات جديدة تعمل المحافظة على تنفيذها ضمن خطة هذا العام، مشيراً إلى أنه من الممكن زيادتها أيضاً خلال الأشهر القادمة في حال الحصول على إيرادات فوق المتوقع.

لجنة لمتابعة موضوع العقار

محافظ الحسكة لـ«الوطن»: حل إشكالية أرض دار الأيتام بمدينة القامشلي

الحسكة - دحام السلطان

أكد محافظ الحسكة لؤي صبوح لـ«الوطن» حسم الخلاف على الأرض المقرر بناء مشروع الجمعية بمدينة القامشلي عليها وفق الإجراءات الإدارية والقانونية المرعية والمتّبعة والمعمول بها في هذا الجانب، بعد أن يستصدر المكتب التنفيذي بالمحافظة في اجتماعه المقبل قرار التخصص بالأرض العائدة ملكيتها لمجلس مدينة القامشلي، لمصلحة دار «الرحمة» لرعاية الأيتام، وذلك بعد أن تم الاتفاق بين جميع الأطراف المعنية بالأمر.

من جانبه بيّن عبد سالم الصالح رئيس مجلس المحافظة، أن الموضوع الذي تم تداوله وطرحه وإثارته غير مرة، ولاسيما خلال انعقاد دورة المجلس الأخيرة، أخذ على محمل الجد ومتابعة مباشرة ومسؤولة وبتوجيه رسمي من محافظ الحسكة، بعد أن تم تشكيل لجنة لهذا الغرض، لمتابعة موضوع العقار مع مجلس مدينة القامشلي التي حددت مساحته بالاتفاق بينها وبين مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل بالمحافظة، بـ١٢٠٠ متر، وبسعر رمزي للمتر الواحد، من أجل تشييد بناء الدار، الذي سيتم من خلال المبادرات الإنسانية التي وعدت بتقديمها بعض الفعاليات الاجتماعية والأهلية بمدينة القامشلي، وأبدت استعدادها لمد يد العون والمساعدة، إضافة إلى ما ستقدمه بعض المنظمات الدولية والجمعيات الخيرية أيضاً، العاملة في الشأن الإنساني لإنجاز هذا البناء الذي ستعود ملكيته لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

وأوضح أن البناء بوصفه كتلة عامة، سيضم بناءين منفصلين واحداً للذكور وآخر للإناث كل على حدة، وسيجهزان بالتجهيزات اللازمة مع حديقة مجهزة أيضاً بالمستلزمات الضرورية والمطلوبة لخصوصية وطبيعة عمل الدار.

للمرة الأولى وفود عمالية عربية تشارك في مؤتمر نقابة عمال البناء والإسمنت في دمشق

حنوش: في إطار التعاون بين أبناء الطبقة العاملة في جميع أنحاء الوطن العربي

محمود الصالح

للمرة الأولى تشارك وفود عمالية عربية في مؤتمر نقابة عمال البناء والإسمنت في دمشق، بناء على دعوة من رئيس الاتحاد المهني لعمال البناء والإسمنت في سورية خلف الحنوش، حيث شاركت وفود من البحرين برئاسة حسين الديري ومن اليمن يحيى الطبيب ومن ليبيا خليفة البكت ومن مصر عبد المنعم الجمل.

وقد أبدى رؤساء الوفود سعادتهم بمشاركة عمال البناء والإسمنت في دمشق مؤتمرهم، وأشادوا بالروح النقابية المسؤولة التي سادت حوارات المؤتمر.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين الحنوش أن هذه المشاركة من الوفود العربية التي شاركت في المؤتمر التاسع لعمال البناء والأخشاب في سورية، تأتي في إطار التعاون بين أبناء الطبقة العاملة في جميع أنحاء الوطن العربي، وهي تشكل قيمة مضافة لأعمال مؤتمر نقابة عمال البناء والإسمنت في دمشق.

وأوضح رئيس الاتحاد أن المؤتمر ناقش عدداً من القضايا التي تخص الطبقة العاملة وبشكل خاص الحوافز الإنتاجية التي جاءت بموجب المرسوم التشريعي الصادر عن رئيس الجمهورية والتي بدأت بالتطبيق في شركتي إسمنت عدرا وحماة، وستساهم في تحسين مستوى الدخل لأبناء الطبقة العاملة وتنعكس إيجابياً على زيادة الإنتاج وتحسينه.

وكان أعضاء المؤتمر قد طالبوا بإنشاء أفران وخطوط إنتاج جديدة في شركات الإسمنت بهدف زيادة الإنتاج لأن الخطوط القائمة أصبح عمرها أكثر من ٤٠ عاماً وهي مصممة على إنتاج محدد وبالتالي لن تتم الاستفادة من أي تعديلات فيها في مسألة زيادة الإنتاج وخفض التكاليف، ودعا العمال إلى رفع نسبة مكافأة الأرباح، وتعديل تسعيرة الفحوص الطبية المعمول بها منذ ٢٠٠٤ وحتى الآن، ورفع الاعتمادات المخصصة لإعادة إعمار المدينة العمالية في عدرا، وتعديل القوانين والتشريعات التي تساعد في العملية الإنتاجية وتنشيطها وإعطاء المرونة اللازمة للإدارات في تحقيق زيادة الإنتاج كماً ونوعاً، وكذلك ضرورة رفد المؤسسات العامة بالكادر الشبابي ليتم تأهيله وتدريبه لتعويض النقص الشديد جداً في الخبرات بسبب النزيف المستمر في القوى العاملة خلال الأزمة.

وشدد العمال في مناقشاتهم على ضرورة فتح سقوف الرواتب لتتماشى مع الغلاء الفاحش في المعيشة، والمطالبة بصرف تعويض نقدي عن عطلة يوم السبت لتحقيق العدالة بين العمال في جميع الجهات العامة، وأوصى أعضاء المؤتمر بضرورة رفع سن التقاعد إلى ٦٥ سنة للراغبين بذلك، وبتشميل جميع المهندسين بتعويض طبيعة العمل البالغة ٥٠ بالمئة من الراتب المقطوع، ورفع قيمة بدل اللباس العمالي بما يناسب الأسعار الموجودة في الأسواق ولدى الشركات العامة المنتجة للباس العمالي، وتشغيل المحطات الحرارية الست لتدفئة سكان مشروع دمر السكني.

وتم طرح مشاكل عقود التأمين الصحي المبرمة مع المؤسسة السورية للتأمين بحيث يتم تأمين العلاج الطبي لكل عامل مريض، وفي حال عدم الإمكانية لمعالجة هذه المشاكل العودة إلى نظام الطبابة المجانية السابق عن طريق الصندوق المشترك، ودعا أعضاء المؤتمر إلى ضرورة إنشاء مشفى عمالي في دمشق كما هو الحال في المحافظات الأخرى، وتخصيص قسم منه كقسم خاص للاستشفاء لتحقيق إيرادات لمصلحة خزينة الاتحاد.

وبهدف حل الصعوبات التي تعترض مشاريع المؤسسة العامة للإسكان تم الطلب لإقرار بناء طابق إضافي لجميع العمارات الطابقية العائدة للمؤسسة التي لا تزيد الآن على أربعة طوابق، والتركيز مستقبلا على الأبنية البرجية بهدف التوسع الشاقولي، وتسليم المساكن على المفتاح، وكذلك ضرورة أن يكون إنشاء المساكن العمالية بالتنسيق مع الاتحاد العام لنقابات العمال بحيث يحصل العامل على مسكنه قبل التقاعد.

> عمال البناء والإسمنت يطالبون بتغيير خطوط معامل الإسمنت لزيادة الإنتاج

ألفا ضبط بمكافحة المخدرات في اللاذقية خلال ٢٠٢٣

رئيس الفرع لـ«الوطن»: العقوبات المشددة تردع المخالفين

اللاذقية- عبير محمود

أكد رئيس فرع مكافحة المخدرات في اللاذقية العميد باسم زيتون لـ«الوطن»، أن نشاط الفرع يستمر بشكل تصاعدي وقوي لضبط شبكات الاتجار بالمواد المخدرة، مبيناً أنه خلال عام ٢٠٢٣ تم تنظيم ألفي ضبط بمجال مكافحة المخدرات، والقبض على نحو ٥٥٠ شخصاً من مروجين ومتعاطين للمخدرات، ومصادرة كميات كبيرة من المواد المخدرة منها نحو ١٠٠ كيلوغرام من الحشيش، وحوالي ٧٠ ألف حبة دوائية ممنوع تعاطيها إلا بموجب وصفة طبية، و٤ آلاف حبة كبتاغون، وكميات من مادة الكريستال المخدرة.

وأشار العميد زيتون إلى أنه يتم إتلاف المواد المخدرة التي تتم مصادرتها وفقاً للطرق القانونية، وإحالة الموقوفين والمقبوض عليهم إلى القضاء المختص لنيل جزائهم العادل، مشدداً على ضرورة تعاون كل فئات المجتمع للقضاء على هذه الظاهرة الخطيرة على المواطن والوطن بنفس الوقت، وأهمية تحصين الشباب منها وبالتالي تحصين المجتمع بشكل عام.

وبيّن أن نشاط فرع مكافحة المخدرات يقوم على جانبين، جانب وقائي وجانب قانوني، مبيناً أنه بالجانب الوقائي يتم تنظيم حملات إعلامية توعوية بالتعاون مع كل الجهات المعنية الحكومية وغير الحكومية، للتعريف بأضرار المخدرات وآثارها السلبية، كاشفاً عن خطة جديدة هي الأولى من نوعها للتوعية من المخدرات عبر إعداد برنامج للدخول إلى المدارس وإجراء ندوات وحوارات بهذا الشأن، إضافة لمقترح بإدراج كتيّب للمرحلة الأولى بالتعليم الأساسي حول أضرار المخدرات لينشأ الطفل وهو على دراية بوجود السم في الحياة وأهمية ابتعاده عنها فينشأ نشأة صحيحة.

فيما يخص الجانب القانوني، أكد زيتون أن الفرع يقوم بملاحقة تجار ومروجي ومتعاطي المواد المخدرة، وتم ضبط عدة شبكات خطيرة (كل شبكة فيها نحو ١٠- ١٥ شخصاً)، عبر جمع المعلومات الدقيقة والمتابعة المستمرة بدءاً من المتعاطي وصولاً للتاجر وكل عناصر الشبكة.

وأوضح أن نجاح حالة المكافحة يعتمد على جمع المعلومات وحركة وتوزيع الأشخاص، إضافة لضرورة تعاون المجتمع بالإبلاغ عن أي حالة خارجة عن القانون.

وقال زيتون: بالفترة الأخيرة يلاحظ إن نشاط الفرع تجاه مكافحة الآفة الخطيرة يأتي بنتائج ردعية، مضيفاً: لدينا قانون متميز ومتشدد في القضاء على هذه الظاهرة بعقوبات رادعة تصل حتى عقوبة الإعدام إضافة للأشغال الشاقة المؤبدة والغرامات الكبيرة، ونؤكد أننا نسعى جاهدين لأن تطول يد القانون والعدالة كل مخالف للقانون.

وأشار رئيس الفرع إلى أن القانون ينظر إلى المتعاطي على أنه شخص مريض مغرر به دخل البيئة السيئة، مشيراً إلى سعي القانون والدولة إلى إعادة تأهيل ودمج هذا الشخص بالمجتمع عبر سحبه من البيئة وعلاجه في مراكز العلاج مع أهمية تعاون أسرته وتقبله حتى لا ينحرف بشكل أكبر بمجال الجريمة.

ونوه بأن سورية ومن قبل الحرب بلد نظيف من المخدرات سواء من زراعتها أو صناعتها وحتى تجارتها، وكانت تسمى بلد عبور نظراً لموقعها الجغرافي، ولا شك أن للحروب آثاراً سلبية بشتى المجالات، وهذا ما يجعلنا أكثر إصراراً والتزاماً بمحاربة كل الظواهر السلبية ومنها المخدرات والقضاء عليها باعتبارها ظاهرة منبوذة في مجتمعنا.